وإنَّما هو ما تَراضَى عليه المُتَبَائِعَانِ (١) .

(٩٠) وعن جعفر بن محمد (ع) أنّه سُئل عن السيوفِ المُحَلاَة وما أَسْبَه ذلك مما تُخالِط. الفضّة فيه العُروضَ (٢) تباعُ بالذهب إلى أجل مسمّى، فقال : إنّ النّاس لم يختلفوا فى النسيئة ، إنّما اختلفوا فى اليد باليد ، فقيل له : فبيعهُ بالدراهم النّقد . قال : كان أب (رض) يقول : يكون معه عَرْضُ غيرُه أحب إلى ، فقيل له : أرأيت إن كانتِ الدراهمُ أكثر من الفضّة الّتي فيه . قال : وكيف لهم بالإحاطة بذلك، قيل (٣) : فإنّهم يعرفونه ، قال : إن كانوا يَعرفونه فلا بأس ، وإلّا فإنّهم يجعلون معه العَرْضَ عيرفونه ، قال : ويكون الفضّة وزناً بوزنِ والفاضل فى العَرْض ، ويُعلَم أنّ الدراهم أكثرُ منها ، فتكون الفضّة ويكون معها عَرْض يكون ما فَضُلَ من الفضّة ويكون الدراهم أقلً من الفضّة ويكون معها عَرْض يكون ما فَضُلَ من الفضّة أن يكون الدراهم أقلً من الفضّة ويكون معها عَرْض يكون ما فَضُلَ من الفضّة أن يكون المناهم أقلً من الفضّة ويكون معها عَرْض يكون ما فَضُلَ من الفضّة أنه أنه المنه المنه

(٩١) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه رخَّص فى اقتضاء (١) الدراهم ِ من الدّنانيرِ والدنانيرِ بالدّراهم .

(٩٢) ورُوِى (٥) عن أبيه عن آبائه أنَّ عليًّا عليه السلام سُيْل عن ذلك، فقال : قد كُرِهَ أَن يَقْبِضَ المُسلِفُ إلَّا ما أسلف ، فإن تراضيا من ذلك على أمر أراد به الرّفق من أحدهما لصاحبه ، فلا بأس إذا كان بِسِعْرِ معلوم ،

<sup>(</sup>١) س : المتبايمان .

<sup>(</sup>۲) حش ی : العروض ج عرض بإسكان الراء ، وهو ما ليس ينقد .

<sup>(</sup>٣) س، ط. ه، ی، د: قبل له.

<sup>(</sup> ٤ ) حشى ى: وقال (ع) لا بأس أن يأخذ الدراهم من الدنانير ، والدنانير من الدراهم يمنى (ع) الرجل يكون له على الرجل دنانير سلفاً أو من بيع أو من حق من الحقوق فيقضيه عنها دراهم بقيمتها ، أو ما اتفقا عليه أو يكون له عليه دراهم فيقبضه عنها دنانير كذلك ، من مختصر الآثار .

<sup>(</sup>ه) س ؛ د ؛ ه ؛ ط ؛ ی ؛ وروی .